الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق – كلية الشريعة
قسم الحديث النبوي وعلومه

الأوصاف المُعِلَّة للحديث

دراسة تأصيلية تطبيقية

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الحديث النبوي وعلومه

بإشراف الدكتور

نصار نصار

إعداد الطالب

فواز عبد القادر قدور

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال رسول الله ﷺ:

«من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه»[1].

وانطلاقاً من هذا الحديث؛

فإني أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجزي أستاذنا الدكتور نصار نصار كل خير على كل ملاحظة قدمها لهذا البحث، وكل نصيحة أسداها إلي....

كما أني لا أنسى الأساتذة الفضلاء في كلية الشريعة الذين بهم تخرجت وعنهم أخذت وخاصة أستانا العلامة الدكتور نور الدين عتر واستأذنا الدكتور بديع السيد اللحام والدكتور عماد الدين الرشيد

وكل من قدم النصح أو أسدى إليَّ بفائدة وأخص بالذكر الشيخ محمد مجير الخطيب

فأسأله تعالى أن يجمعني بهم مع سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مستقر رحمه

---

(١) أخرجه أبو داود (١٧٧٢)، والنسائي (٢٥٦٧)، بسند صحيح.

الإهداء

إلى منْ قدَّما لي كُلَّ غالٍ ورخيص

في سبيلِ أنْ أتعلم...

أمي وأبي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد نبي الرحمة، وعلى آله وأصحابه من تبع سنته واقتفى أثره إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن خير ما تُبذل دونه الأوقات، وتفنى الأعمار هو الذود عن حياض هذا الدين، الذي حفظه الله عز وجل بحفظ كتابه، القائل: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر:٩]، وكان من لوازم حفظ كتابه حفظ بيان هذا الكتاب، وهو سنة المصطفى ﷺ، قال تعالى: ﴿ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل:٤٤]، وهذا البيان محفوظ بحفظ الله عز وجل؛ بما قيض لهذه السنة من أئمة نقاد، أبدعوا منهجاً علمياً متكاملاً لنقد الأخبار وتحريرها، لم يسبقوا إليه في تاريخ الأمم والحضارات الإنسانية، تمثل هذا المنهج بعلم الحديث النبوي الشريف، الذي اشتمل على أفراد من العلوم، كل علم منها يخدم جانباً من جوانب ضبط الخبر، كعلم الجرح والتعديل، وعلم تاريخ الرواة، وعلم الرواية والدراية، هذه العلوم كفيلة بأن تنفي الخطأ الظاهر عن الخبر، لكن لما كان من جِبِلَّة الإنسان الخطأ والوهم والنسيان، فقد يفوت هذه العلوم بعض الأخطاء الخفية التي لا تدرك بالوقوف على ظاهر الخبر، فقام إلى جانب هذه العلوم علم العلل، الذي يبحث عن في أدق جوانبه عن الخطأ الخفي في الرواية، ومن هنا أتت أهمة هذا العلم، وشرفه ودقته، وجاءت هذه الرسالة (الأوصاف المُعِلَّة للحديث)؛ لتجلى بعض جوانب هذا العلم.

أسباب اختيار البحث:

أثناء دراستي لكتاب شرح علل الترمذي على أستاذنا العلامة الدكتور نور الدين عتر، كنت أجد صعوبة في فهم هذا العلم الجديد علينا، لما يحتاج إليه من سعة حفظ ودقة فهم؛ إذ لا عهد لنا به سابقا في الكلية، ثم أخذت معالمه تتضح رويداً رويداً، وأدركنا أهمية هذا العلم، كما صرح بذلك الحافظ ابن رجب في أكثر من موضع من الكتاب، حيث قال: «والكلام في العلل والتواريخ قد دونه أئمةُ الحفاظِ، وقد هُجر في هذا الزمان».[1] وقال: «وقد ذكرنا في كتاب العلم أنه علم جليل، قلَّ من يعرفه من أهل هذا الشأن، وأن بساطه قد طوي منذ أزمان».[2] وقد أمرنا أستاذنا الدكتور نور الدين بحفظ شرح علل الترمذي، وكان مما يقوله لنا: «يجب على طالب العلم أن يستودعه سويداء قلبه»، لأهمية هذا العلم في الحكم على الحديث، فهو صاحب القرار النهائي في الحكم بالقبول أو الرد، كل هذه الأمور دفعتني لاختيار رسالتي في الماجستير في هذا العلم، فاستشرت أستاذي الدكتور نور الدين

(١) شرح علل الترمذي (٤٢/١).

(٢) شرح علل الترمذي (٤٦٧/٢).

عتر، فأشار عليَّ بدراسة الفصل الرابع من كتابه (لمحات موجزة في أصول علم العل) وهو بعنوان: العلة من حيث موضعها وأثرها، ثم تم تعديل العنوان إلى الأوصاف المعلة للحديث.

مشكلة البحث:

تضمنت مباحث علم مصطلح الحديث التأصيل لأنواع الحديث وبيان أحكامها، وعناوين هذه المباحث هي عبارة عن أوصاف للأحاديث التي اختل فيها شرط من شروط القبول أو أكثر، وهذه المباحث عالجت الجانب النظري أكثر من الجانب التطبيقي، وهذه الأسماء الاصطلاحية نجدها متناثرة في كتب العلل، مستعملة على لسان النقاد في القدح الظاهر والخفي، والدارس لهذه المصطلحات في كتب مصطلح الحديث لا يقف على العلاقة بين كل نوع من هذه الأنواع وعلم العلل، وبالأخص جانب النقد الخفي، فجاءت هذه الرسالة تَعرض المباحث النظرية مشفعة ذلك بتطبيقات عملية، وتركز على جانب النقد الخفي، وإظهار العلاقة بين هذه المصطلحات والعلة الخفية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث في أنه يكشف اللثام عن بعض الجوانب الدقيقة في صنعة النقاد، ويجلي لنا منهجهم في النقد، وخطر الخائض فيه من غير مكنة، فقد طفحت في الآونة الأخيرة حواشي الكتب المحققة بالتعليقات على الأحاديث، والحكم عليها صحة وضعفاً، فكشف هذا البحث عوار هذه التصحيحات، فأثبت أن الحكم على الحديث لايتأتى إلا لعالم العلل الذي أفنى عُمُره في تحصيل هذا العلم، وكانت عنده ملكة النقد، وأن ظواهر الأسانيد لا يُحْكَمُ بناء عليها على الحديث بالقبول أو الرد.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأمور التالية:

- بيان دقة وخطورة الحكم على الحديث النبوي الشريف ممن لم يتأهل لهذا الشأن، ليعرف كل إنسان قدر نفسه.
- إثبات أن الحكم على الحديث إنما هو لعالم العلل.
- إثبات هزل من يَعْمد ويناقض الأئمة في أحكامهم.
- إثبات أن صنعة المحدثين في النقد أتت على السند والمتن، ونقض مزاعم المستشرقين والمستغربين.
- وضع علوم الحديث في إطارها العملي التطبيقي، لتكون أقرب إلى الفهم.

مجال البحث وحدوده:

يوحي عنوان هذه الرسالة بالعموم، لكن مجال البحث إنما هو الأوصاف التي تكلم أهل الاصطلاح عليها

وكان التعليل فيها خفياً قادحاً، فالبحث إنما ينصب على أنواع علوم الحديث التي وردت كأوصاف للأحاديث المتكلم فيها، وأصَّل لها أهل الاصطلاح بأنواع في كتب المصطلح.

الجديد الذي يقدمه البحث:

يرى الباحث أن هذه الرسالة بينت العلاقة بين الجانب النظري لمصطلحات علوم الحديث، والجانب التطبيقي، والجديد فيها، أنها ركزت على صلة هذه المصطلحات بعلم العلل، ووضعت هذه المصطلحات ضمن تطبيقات عملية تتبع فيها خطوات الكشف عن العلة، وبذلك نقدت الفكرة القائلة: إن هناك فرق منهجي بين المتقدمين والمتأخرين.

صعوبات البحث:

اعترضت هذا البحث صعوبات كثيرة منها:

١. يكفي أن هذا البحث يعالج أدق موضوعات علم علل الحديث، وهو النقد الخفي، التي يحتاج الباحث فيها أن يكون على دراية بكل علوم الحديث من جرح وتعديل وتاريخ ورواية ودراية وغيرها.

٢. شاعت في الآونة الأخيرة عند بعض الباحثين أن هناك فرق منهجي بين صنعة النقاد والمتأخرين أهل الاصطلاح، وأن قواعد علم المصطلح إنما انبَنَتْ على قواعد منطقية، ودخلتها صنعة الحدود الأصولية، ولا تجد الحديث عن هذه الدعوى عند إمام من أئمة هذا الفن، الذين يوصفون بالمتأخرين، مع كثرة المناقشات التي دارت في مباحث هذا الفن في كتب علوم الحديث، فهذا ما أثار حفيظتي لاستقراء عدد كبير من الأمثلة في كتب العلل، ومقارنتها مع التأصيل النظري الذي دون في علم المصطلح.

٣. ندرة ما وصلنا من الكتب التي دونت أصول علم العلل، وتناثر هذه القواعد في كتب الجرح والتعديل والتواريخ والسؤالات.

٤. تتبع أسانيد الأحاديث وجمعها من مظانها وعقد المقارنات بين الأسانيد والمتون.

منهج البحث:

تنوعت المناهج المتبعة في هذا البحث؛ لتشعب جزئياته، وكون علم علل الحديث، يعتمد على كل أنواع علوم الحديث، ولا أقصد بعلوم الحديث هنا علم مصطلح الحديث، إنما علم الجرح والتعديل وعلم التاريخ وعلم الرواية وعلم الدراية، ولهذا استخدمت في هذا البحث المنهج المقارن والاستقرائي والتحليلي:

١. المنهج الاستقرائي: وذلك بمحاولة تتبع أقوال العلماء في كل مسألة مدروسة من الناحية النظرية،

وتتبع أسانيد الأحاديث في الأمثلة التطبيقية.

٢. المنهج المقارن: وذلك عند الموازنة بين أقوال العلماء في كل مسألة مدروسة نظرياً، والموازنة بين الأسانيد والمتون عند الكلام عن علة كل حديث، إضافة إلى الموازنة بين الرواة المختلفين في الأسانيد والمتون، من حيث الضبط والعدد والملازمة للشيوخ، لمعرفة من يرجح منهم.

٣. المنهج التحليلي: واستخدم بعد عقد هذه المقارنان لسبر أغوار كل مسألة مدروسة، ثم الخروج بنتيجة حول كل مسألة.

منهج الكتابة:

- اعتمدت في كتابة البحث على المصادر القديمة قدر استطاعتي، ولم أنقل من المصادر الوسيطة في كل مسألة إلا في حالات قليلة، أو عدم وجود النص المنقول في كتاب المصنف، وما نقلته حرفياً من كلام الأئمة فأضعه بين قوسين؛ حتى يتميز عن غيره، وربما أطيل أحيانا بالنقل عن الأئمة عندما تدعو الحاجة لذلك من التدليل على المسألة، حتى لا ينسب شيء إلى اجتهادي.
- أصلت لكل مسألة نظرياً، مشفعاً ذلك بكثير من كلام الأئمة النقاد المتناثر في كتب العلل والسؤالات والتواريخ، ثم أورد عقب كل مسألة مثال تطبيقي، والتزمت ألا أكرر مثالاً تناقله أهل الاصطلاح في كتبهم، وتخريج هذه الأمثلة مسألة فنية، يطول عند الحاجة، ويختصر عند عدم الفائدة من الإطالة.
- أفدت مما كتبه المعاصرون من العلماء جزاهم الله خيراً، وعزوت كل فكرة أو قول لقائله حتى لو أخذته سماعا، للأمانة؛ لأن: «المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور، كما قال المصطفى صلى الله عليه وسلم».(١)
- ظهر في كثير من مواضع هذه الرسالة الجانب النقدي، وهذا ما تعلمناه من أساتذتنا الفضلاء في هذه الكلية، لكن هذا النقد تحلى بالأدب التام مع أعلام هذه الأمة، فأعرض الأقوال في كل مسألة فيها مناقشة، ثم اعرض أدلة الفريقين، وأرجح ما بدى لي أنه أرجح.
- سيظهر لقارئ هذه الرسالة بعض الاستطرادات، في مناقشة بعض المصطلحات التي كثر الجدل حول مفهومها، وأرى أن هذه الاستطرادت جاء في محلها، لأنها تخدم الفكرة المدروسة، فأما الاستطراد المذموم، فهو الذي لا يخدم أصل البحث، وذلك كالإطالة في تراجم الأعلام بما لا فائدة منه، وخاصة إذا كان الموضوع في علوم الحديث.
- قد يمل القارئ أحيانا من كثرة الأسانيد التي أسوقها عند تخرج الأمثلة التطبيقية لكل مسألة، فقد أوردت

---

(١) البخاري في النكاح (باب المتشبع بما لم ينل) (٤٩٢١).

الأسانيد كاملة إلى موضع اتفاقها أو افتراقها، على طريقة الإمام الدارقطني في كتابه العلل، وذلك لأن الغرض من هذه الرسالة بيان الجانب التطبيقي، القائم على الموازنة بين الأسانيد في كل طبقات السند؛ للوقوف على التفرد والمخالفة الذين هما ركنا التعليل.

- ولما كانت المقارنة النظرية بين هذه الأسانيد صعبة، حاولت أن أذللها بوضع الأسانيد والمتون بجداول، أوزع الرواة فيها بحسب مواطن الاتفاق والاختلاف في السند، وأذكر لفظة الحديث عند الحاجة لمقارنة المتون، ولا أذكر الألفاظ، إذا كانت الغاية مقارنة الأسانيد.
- أما بالنسبة لتراجم الأعلام والعزو والتخريج، فلم التزم الطريقة السائدة بترجمة كل علم يرد في نص الرسالة، لسببين: الأول: أن الموضوع في علم علل الحديث، فمن لم يعرف ابن الصلاح والنووي والعراقي والحافظ ابن حجر، ومن قبلهم ابن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فليس له حاجة أن يقرأ هذا البحث.

الثاني: أن الترجمة لكل علم منهج استشراقي، والقوم ليس عندهم هذا العلم، ثم بأقل من طرفة عين في كتاب تقريب التهذيب تقف على ترجمة كثير من الأعلام.

أما التراجم الواردة في الرسالة، إنما هي للرواة الذين دار الكلام عليهم بنقد الحديث، فالترجمة جاءت لبيان مكانتهم في الضبط، للمفاضلة بينهم عند الاختلاف.

- أما بالنسبة للتخريج، فهذه المسألة اتبعت الحالة التي يرد المثال فيها، فإن ورد عرضاً خرجته من الصحيحين أو أحدهما، ولا أتجاوزهما إلا في حال وجود فائدة، فإن لم يكن في الصحيحين أو احدهما، فأخرِّجُه من كتب السنن، وأنقل كلام الإمام إن حكم على الحديث كالترمذي، فإن لم يكن في كتب السنن، أخرجه من الكتب التي التزم مصنفوها الصحة، كالمستدرك على الصحيحين للحاكم مع تعليقات الإمام الذهبي، وصحيح ابن خزيمة وابن حبان، فإن لم يكن في هذه المصادر عزوته إلى أحد المصنفات الحديثية التي ورد فيها مع ذكر أقوال الأئمة عليه.

فإن كان القصد منه التمثيل استوعبت طرقه ورواياته، بقدر الاستطاعة؛ لأن اكتشاف العلة لا يكون إلا بعد جمع الطرق على الاستقصاء.

- أما منهج العزو: فقد عزوت الآيات الكريمة إلى السورة ورقمها ضمن متن الرسالة، وأما الأحاديث والآثار والنقول فالعزو إليها في الحاشية، والتزمت بالعزو إلى الكتاب والباب ورقم الحديث بالنسبة للكتب المصنفة على الأبواب، كالكتب الستة، إلا في الطبعات التي لا يوجد فيها ترقيم للأحاديث فالعزو إلى الجزء والصفحة.

أما المسانيد: فعزوت الأحاديث فيها إلى أرقامها، وكتب الجرح والتعديل إلى الجزء والصفحة، وكتب العلل

والسؤالات إلى رقم السؤال، والمراجع الأخرى إلى الجزء والصفحة.

ولم ألتزم ذكر طبعة الكتاب ودار النشر عند ذكر الكتاب لأول مرة؛ خشية إطالة البحث وإثقال الحواشي بما لا تحتمله، إلا حال الرجوع إلى أكثر من طبعة للكتاب، فأنبه على الطبعة المحال عليها.

- في حال نقل المعلومة حرفياً أضعها بين قوسين صغيرين، وأشير إلى المرجع في الحاشية، وفي حال استفادتها بالمعنى، أو كان هناك زيادة عليها، أشير إليها وأقول: ينظر، وفي حال وجود خلاف بين المراجع أقول: قارن.
- صنعت فهارس فنية للبحث اشتملت على فهرس الآيات الكريمة، وفهرس الأحاديث والآثار، وفهرس المصطلحات الحديثية، وفهرس الأعلام المترجم لهم والمتكلم فيهم بجرح وتعديل، ثم جاء بعد ذلك فهرس المصادر، وفهرس الموضوعات.

الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الأبحاث التي درست فيها جزئيات هذا البحث، لكن لم أقف على بحث جمع شتات الأوصاف المعلة للحديث، تأصيلاً ثم تطبيقاً مع بيان خطوات التعليل في كل مثال، أما الكتابة في علم علل الحديث، فأفضل ما وقفت عليه كتاب (معرفة منزلة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل) الحديث للشيخ محمد مجير الخطيب، ثم كتاب (لمحات موجزة في أصول علم العلل) لأستاذنا الدكتور نور الدين عتر، وهذا الأخير كان مقرر علينا في دبلوم الدراسات العليا، وقد درست الكتابين دراسة متأنية أفدت الكثير منهما في أنهما جاءا بكثير من القواعد العامة في علم العلل، فكانت هذه الرسالة تطبيق لتلك القواعد، وخاصة فيما يتعلق بطريقة عرض الأمثلة، فتمت بذلك الفائدة، والله أعلم.

وبعد أن كتبت الفصل الأول والثاني من هذه الرسالة، وقفت على كتاب بعنوان: (أجناس العلل) لمؤلفه أبو سفيان مصطفى باحو، هذا البحث كان من أقرب الأبحاث إلى موضوع رسالتي، وقد قرات البحث كاملا، ولاحظت أن معظم الأمثلة التي جاء بها اعتمد على الكتب الستة، وخاصة الصحيحين، فالمعل بالاضطراب مثلاً يأتي به من الصحيحين ولا يبين وجهة نظر البخاري فيه، وأن الاختلاف غير قادح وهكذا في معظم الأمثلة التي ذكرها، وكأنك تتوهم أن الصحيحين مصنفان في علل الحديث.

خطة البحث:

الفصل التمهيدي: تحديد مفهوم العلة عند المحدثين وطرق اكتشافها:

المبحث الأول: تعريف العلة لغة واصطلاحاً

المبحث الثاني: طرق اكتشاف العلة

الفصل الأول: الأوصاف المعلة للحديث في السند

المبحث الأول: التدليس

المبحث الثاني: الإرسال الخفي

المبحث الثالث: المزيد في متصل الأسانيد

الفصل الثالث: الأوصاف المعلة للحديث في السند والمتن

المبحث الأول: الشاذ

المبحث الثاني: المنكر

المبحث الثالث: المضطرب

المبحث الرابع: المدرج

المبحث الخامس : المقلوب

المبحث السادس: المصحف

الفصل الرابع: علة المتن:

المبحث الأول: تاريخ رد الحديث بناء على فكرة نقد المتن.

المبحث الثاني: المبحث الثاني: آراء المستشرقون ومن ذهب مذهبهم حول نقد المتن في الحديث.

المبحث الثالث: حدود منهج نقد المتن.

المبحث الرابع : التعارض والترجيح بين الأدلة.

المبحث الخامس: مختلف الحديث ومشكله.

المبحث السادس: رواية الحديث بالمعنى وأثرها في إعلال الحديث.

المبحث السابع: اختصار الحديث.

خاتمة: وفيها نتائج البحث:

الرموز المستخدمة في البحث:

خ: البخاري في الصحيح.

خت: البخاري تعليقاً

م: مسلم في الصحيح.

م٤: مسلم والأربع أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

مق: مسلم في مقدمة الصحيح.

ت: الترمذي في السنن.

د: أبو داود في السنن.

ن: النسائي في السنن.

ق: ابن ماجه في السنن.

ع: الجماعة.

ل: أبو داود في المسائل.

مد: أبو داود في المراسيل.

المبحث الأول: تعريف العلة لغة واصطلاحاً:

أولا: العلة لغة:

تأتي العلة في اللغة على معان منها:

١. العِلَّة بالكَسْر: معنى يَحُلُّ بالمحَلِّ فَيَتَغيَّرُ به حالُ المحَلِّ، ومنه سُمِّي المرضُ عِلَّةً؛ لأنه بحلوله يتغير الحال من القوة إلى الضعف.[١]

٢. المرض: عَلَّ يَعِلُّ، واعْتَلَّ أي مرض، فهو عليل، وأعله الله، ولا أعلك الله، أي لا أصابك بعلة.[٢]

٣. الحدث يَشْغَلُ صاحبه عن حاجته،[٣] كأن تلك العِلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول.[٤]

٤. توضع موضع العذر، ومنها ما جاء في حديث عاصم بن ثابت: ما علتي وأنا جلْدٌ نابِلٌ؟[٥] أي ما عذري في ترك الجهاد ومعي أهبة القتال، فوضع العلة موضع العذر.

وفي المثل: لا تَعْدمُ خَرقاءُ علةً، يقال هذا الكلام لكل معتذر وهو يقدر على الفعل.

٥. السبب، اعتل الرجل، وهذه علة لهذا أي سبب.[٦]

لكن هذه المعاني الخمسة ترجع إلى ثلاثة أصول، ذكرها ابن فارس، حيث قال في معاني (علَّ): العين واللام أصولٌ ثلاثة صحيحة، أحدها تكرر أو تكرير، والآخر عائق يعوق، والثالث ضعف في

---

(١) تاج العروس (٣٠ / ٤٧) .

(٢) العين. للخليل بن أحمد الفراهيدي (١/ ٨٨) .

(٣) هذا من كلام الخليل كما في معجم مقاييس اللغة (٤/ ١٣).

(٤) الصحاح، مادة: علل (٥/ ١٧٧٣).

(٥) سنن سعيد بن مصور رقم (٢٨٣٧) والبيهقي في دلائل النبوة باب غزوة الرَّجيع (٣/ ٣٢٩) والبيت بتمامه

مـــا عِلَّتـــي و أنـــا جَلْـــدٌ نَابِـــلٌ و القـــوس فيهـــا وتـــرٌ عُنابـــل

والنابل هو صاحب النبل، و يروى مكانه بازل، ومعناه قوي شديد، وعنابل غليظ شديد.

(٦) تاج العروس (٣٠/ ٤٨).

الشيء.[1]

علاقة هذه المعاني بالمعنى المستعمل عند المحدثين:

أما الأول: فلا وجه له عند المحدثين، أي ليس هناك مناسبة بين هذا المعنى اللغوي واستعمال المحدثين.

وأما الثاني: الذي هو الشغل فيمكن التماس وجه له في استعمال المحدثين، وهو أن العلة شغلت المحدث عن الحكم للحديث بالصحة.

وقد خرَّجه السخاوي على طريق الاستعارة.[2]وقال القاري: وكأنَّ وجه الشبه الشغل، فإن المحدث يشتغل بما فيه من العلل.[3]

وأما المعنى الثالث: فهو الذي يقصده المحدثون عند استعمالهم لمادة (عَلَّ) ومشتقاتها.

قال ابن فارس: «العِلَّةُ المرضُ، وصاحبها مُعتل. قال ابن الأعرابي: عَلَّ المريض يَعِلُّ علةً، فهو عليل. ومن هذا الباب وهو باب الضعف: العَلُّ من الرجال: المسن ...».[4]

هذه هي معاني العلة لغة، ولنأخذ الفعل المشتق منه صاحب العلة، ثم نبين أسماء المفعول القياسية.

أولاً: مشتقات الفعل (علَّ) اللازم، و (أعلَّ) المتعدي، و(اعتلَّ) المطاوع، إذا كانت بمعنى الضعف والمرض هي:

١- ***مُعْتَل***، قال الخليل: والعلة المرض، وصاحبها معتل.

٢- ***عَلِيْل***، قال الخليل: والعليل: المريض.[5]

٣- ***مُعَل***، قال المناوي: وأعله الله، أي أصابه بعلة، فهو (مُعَلٌ و عَلِيْلٌ)[6].

---

(١) معجم مقاييس اللغة ، مادة (٤/ ١٢).

(٢) فتح المغيث (١/ ٢٦٠).

(٣) شرح شرح النخبة (٤٥٩).

(٤) معجم مقاييس اللغة (٤/ ١٤).

(٥) العين (١/ ٨٨).

(٦) تاج العروس (٣٠/ ٤٧) .

هذه أسماء المفعول القياسية، أما (معلول) فجمهور اللغويين لم يجعلوه قياسياً، وإنما مدار البحث حول جواز استعمال هذا الاشتقاق بمعنى الضعف والمرض، فابن سيده والحريري في درة الغواص والمُنَاوي منعوا استخدامه، قال ابن سيده: «لست منها على ثقة ولا ثلج؛ لأن المعروف إنما هو أعله الله فهو مُعَلٌّ».[1]

اللهم إلا أن يكون على ما ذهب إليه أبو إسحاق، حيث استعمله في المتقارب من العروض، حيث قال: «وإذا كان بناء المتقارب على فعولن، فلابد من أن يبقى فيه سبب غير معلول»، واعترض عليه ابن سيده كما تقدم، ويمكن تخريجه على ما ذهب إليه سيبويه، من قولهم مجنون ومسلول.

ثانياً: اسم المفعول من الفعل (عَلَّ) و (علَّل) بمعنى التكرار:

١. ***معلل***، قال ابن منظور في اللسان : «وعَلَّه يَعُلُّه إذا سقاه السقية الثانية».

٢. ***معلول***، كما في حديث علي ﷺ ومن جزيل عطائك المعلول،[2] يريد أن عطاء الله ﷻ مضاعف، يعل به عباده مرة بعد أخرى. ومنه ما جاء في قصيدة كعب: كأنه منهل بالراح معلول.[3]

هذا هو القياس في هذه الأفعال، بقي الكلام حول جواز اشتقاق معلول من (عَلَّ)، فالجمهور على منعه، وظاهر كلام سيبويه جواز ذلك، من قولهم مجنون ومسلول، من أنه جاء على جنته وسللته،[4] بمعنى أنه جُعل فيه الجن والسل، وليس من باب القياس .

والفيومي في المصباح المنير جعله قياساً صحيحاً، من باب تداخل اللغتين،[5] حيث قال:

---

(١) لسان العرب (١١/ ٤٧١).

(٢) تهذيب الآثار ، وكتب تحته: (الجزء المفقود) (٢٢٢) ، والحديث من رواية سلامة الكندي عن علي، قال ابن أبي حاتم: روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرسل حديث الصلاة على النبي ﷺ . الجرح والتعديل (٤/ ٣٠٠). قال العلائي: قال النخشبي: لا يعرف سماع سلامة عن علي والحديث مرسل. جامع التحصيل (١٩٣).

(٣) لسان العرب (١١/ ٤٦٨) .

(٤) الكتاب (٢/ ٢٣٨).

(٥) وتداخل اللغتين : أن تجتمع في الكلام الفصيح لغتان فأكثر، فمرد ذلك إلى أن تكون القبيلة تكلمت بهذين

الفصل الثاني

الأوصاف المعلة للحديث في السند والمتن ١٨٨
المبحث الأول: الشاذ ١٨٨
الشاذ في اللغة: ١٨٨
الحديث الشاذ عند الإمام الشافعي: ١٨٩
الشاذ عند أبي عبدالله الحاكم النيسابوري: ١٩٢
الشاذ عند الخليلي: ٢٠٤
الشاذ عند ابن الصلاح: ٢٠٨
مفهوم الشاذ عند شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر: ٢١٠
المثال الأول: الشذوذ الواقع في السند:
حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما مثل الصلوات الخمس كمثل نهر جار ٢١٥
المثال الثاني: الشذوذ الواقع في المتن: حديث ابن عمر: أن بلالاً أذن قبل طلوع الفجر: ٢٢٠
المبحث الثاني: المنكر: ٢٢٦
المنكر في اصطلاح أهل الحديث: ٢٢٦
تطبيقات الحديث المنكر: ٢٤٣
المثال الأول: ما خالف فيه الثقة غيره من الثقات وأُعلَّ بالنكارة: عن أبي بُردة بن نِيار قال:
قال رسول الله ﷺ: **«اشرَبوا في الظروف ولا تسكروا»** ٢٤٥
المثال الثاني: ما أعل بالنكارة من تفرد الثقة، ولم يكن ثمة مخالفة: أبي هريرة عن النبي ﷺ:
«متى كنت نبياً؟» ٢٤٩
المثال الثالث: تفرد الراوي الذي لا يحتمل التفرد:
حديث عائِشة عنِ النّبِيِّ ﷺ: أنّهُ كان يصلي فاستفتحت الباب ٢٥٤
المبحث الثالث: المضطرب: ٢٥٩
الاضطراب لغة واصطلاحاً: ٢٥٩

شروط الاضطراب: ٢٦٠
أقسام الاضطراب: ٢٦٣
علاقة المضطرب بالمعل: ٢٦٣
أقسام الاختلاف في المتن وضابطه: ٢٦٩

إطلاقات الاضطراب في كتب العلل: ٢٧٠
المبحث الرابع: المدرج: ٢٧٤
الإدراج لغة واصطلاحاً ٢٧٤
القسم الأول: مدرج المتن: ٢٧٥
والقرائن الدالة على إعلال الحديث بالإدراج في المتن ثلاثة: ٢٧٦
أسباب وقوع الإدراج في الحديث : ٢٨٠
القسم الثاني مدرج الإسناد: ٤١٣
علاقة المدرج بالعلة والحديث المعل ٢٨٦
حكم الإدراج: ٢٨٩
المثال الأول: ما وقع فيه الإدراج في السند بإدخال حديث مرسل في موصول
عن أنس: أن أعرابياً بال في المسجد، فقال: النبي ﷺ «احفروا مكانه ...» ٢٩٠
المثال الثاني ما وقع فيه الإدراج في المتن وكان خفياً: عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ:
«من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً...» ٢٩٩
المبحث الخامس: المقلوب : ٣١٧
القلب لغة واصطلاحاً ٣١٧
أقسام الحديث المقلوب باعتبار القصد أو عدمه: ٣١٨
ثانياً: أقسام الحديث المقلوب باعتبار موضعه : ٣٢١
أولاً: القلب الواقع في السند: ٣٢١
ثانيا: القلب في المتن: ٣٢٨
ثالثاً: القلب الواقع في السند والمتن جميعاً: ٣٣٠

المثال الأول: القلب الواقع في السند:
عن ابن عمر رضي الله عنهما **عن النبي ﷺ، أنه صلى فترك آية، فلما انصرف قال: «أفيكم أُبيٌّ ؟»** ٣٣٢
المثال الثاني: القلب الواقع في المتن: عن وائل بن حجر قال: صلى بنا رسول الله ﷺ فلما قرأ ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾ قال: آمين، وأخفى بها صوته ٣٣٦
المبحث السادس: المصحَّف: ٣٤٩
التصحيف لغة واصطلاحاً ٣٤٩
أولاً أقسام التصحيف بحسب موقعه: ٣٥٠
أولاً: تصحيف الإسناد: ٣٥٠
ثانياً: التصحيف الواقع في المتن: ٣٥٣
ثانياً: أقسام التصحيف بحسب نشأته إلى تصحيف بصر وتصحيف سمع ٣٥٤
ثالثاً: أقام التصحيف بحسب تعلقه باللفظ أو المعنى: ٣٥٦
حكم التصحيف: ٣٥٩
المثال الأول: التصحيف في السند أن النبي ﷺ نهي عن بيع الكالئ بالكالئ». ٣٥٩
المثال الثاني التصحيف الواقع في المتن:
عن أبي سعيد، قال: «كنا نُوَرِّثه على عهد رسول الله ﷺ، يعني الجد» ٣٦٦
الفصل الثالث
علة المتن ٣٧٦
تمهيد: ٣٧٦
المبحث الأول: تاريخ رد الحديث بناء على فكرة نقد المتن: ٣٧٧
المبحث الثاني: آراء المستشرقون ومن ذهب مذهبهم حول نقد المتن في الحديث: ٣٨٤
المبحث الثالث: حدود منهج نقد المتن وضابطه وصنعة المحدثين فيه: ٣٩١
المبحث الرابع: المعارضة والترجيح وصلتهما بعلة المتن: ٤١٠
المبحث الخامس: مختلف الحديث ومشكله وعلاقته بنقد المتن: ٤١٣
المبحث السادس: رواية الحديث بالمعنى وأثرها في إعلال الحديث: ٤٢٠
علاقة الرواية بالمعنى بعلم العلل: ٤٢٨